

نظرية الاختصاص القضائي البحري في الجرائم العابرة للحدود

دراسة تأصيلية مقارنة بين الولاية الوطنية والقانون الدولي والاتفاقيات الجنائية البحرية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

اهداء

الى روح امي وابي الطاهره

اللهم اغفر لهما وارحمهما كما ربباني صغيرا

التقديم

تعد مسألة الاختصاص القضائي في الجرائم المرتكبة في البيئة البحرية من أعقد الإشكاليات القانونية المعاصرة، حيث تتصادم فيها مبادئ السيادة الإقليمية للدولة مع مبدأ اختصاص دولة العلم، وتتداخل فيها القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف. إن الطبيعة الفريدة للبحر كفضاء لا يخضع للسيادة المطلقة إلا في نطاقات محدودة، جعلت منه بيئة خصبة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، من القرصنة والإرهاب البحري إلى تهريب المخدرات والبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة الماسة إلى فهم دقيق وعميق للقواعد التي تحكم ولاية الدولة في ملاحقة ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم، وتحديد أولويات الاختصاص عند التعارض بين ولايات دول متعددة.

يأتي هذا الكتاب ليقدم تحليلاً جراحياً لنظرية

الاختصاص القضائي البحري، متجاوزاً السرد التقليدي للنصوص إلى التشريح الدقيق للأسس الفلسفية والقانونية التي تقوم عليها الولاية الجنائية في البحر. لقد سعت فيه إلى تفكيك عقد التعارض بين اختصاص دولة الساحل واختصاص دولة العلم، مع استعراض موسع للاتفاقيات الدولية الجديدة لمكافحة الجريمة البحرية (مثل بروتوكول روما وقانون البحار)، وربطها بالتشريعات الجنائية الداخلية للدول العربية. كما يغوص الكتاب في إشكاليات الإجراءات الجزائية البحرية، من التفتيش والقبض على السفن في أعالي البحار إلى المطاردة الساخنة وتسليم المجرمين، مقدماً تأصيلاً فقهيّاً إسلامياً لمفهوم الولاية على المجرمين في الفضاءات المشتركة.

إن الهدف من هذا المؤلف الأكاديمي المتقدم هو تقديم مرجعية شاملة للقضاة ونيابات الأموال العامة والمحامين المتخصصين في القضايا البحرية، تمكنهم من التنقل ببراعة في متاهات الاختصاص القضائي الدولي. أرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية، تساهم في تعزيز القدرة الوطنية

على مواجهة الجريمة البحرية بمنظور قانوني رصين
ومتكامل.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

الأسس الفلسفية والنظرية للاختصاص القضائي في
الفضاء البحري

نستهل البحث في هذا الفصل بالمناقشة الفلسفية
العميقة لمصدر ولاية الدولة في العقاب على الجرائم
البحرية.

نناقش النظريات الكلاسيكية للاختصاص القضائي:
الإقليمية، الشخصية (النشطة والسلبية)، العينية،
والعالمية، وكيفية تطبيق كل منها في البيئة البحرية.

نحلل التوتر التاريخي بين مبدأ السفينة كجزء من إقليم دولة العلم ومبدأ سيادة الدولة الساحلية، وتأثير هذا التوتر على تحديد المحكمة المختصة.

نبحث في تطور مفهوم النظام العام البحري الدولي، وكيف أصبح مبرراً لتوسيع نطاق الاختصاص العالمي في جرائم معينة مثل القرصنة.

نستعرض النقد الموجه للنظام الحالي للاختصاص، وهل يحقق العدالة الناجزة أم يخلق ثغرات للإفلات من العقاب؟

نؤصل للعلاقة بين فعالية الاختصاص القضائي وردع الجريمة البحرية، ومدى أهمية اليقين القانوني في تحديد المحكمة المختصة مسبقاً.

الفصل الثاني

تأصيل الولاية الجنائية البحرية في الفقه الإسلامي
بين الحرابة والحسبة

نغوص في هذا الفصل في الأعماق الفقهية الإسلامية لاستنباط الأصول الشرعية لمحاربة الجريمة في البحار والأنهار.

نناقش مفهوم حراية البحر في الفقه الإسلامي، وتطبيق أحكام المحاربين على قاطعي الطريق البحري (القراصنة)، وسقوط العصمة عنهم.

نحلل ولاية الإمام (الدولة) في تعقب المجرمين الفارين عبر المياه، ومشروعية المطاردة خارج الحدود البرية في إطار دار الإسلام.

نبحث في قاعدة درء المفسد مقدم على جلب المصالح، وكيف تبرر التدخل السريع ضد السفن المشتبه بها لحماية أمن المسلمين ومالهم.

نستعرض آراء الفقهاء في التعامل مع السفن الأجنبية التي ترتكب جرائم في مياه المسلمين، وبين الخيارات بين التسليم أو المحاكمة المحلية.

نربط بين مفهوم الحسبة في مراقبة الأسواق
والموانئ والرقابة الحديثة على السفن لمنع الأنشطة
الإجرامية قبل وقوعها.

الفصل الثالث

اختصاص دولة العلم المبدأ العام واستثناءاته الجوهرية

نخصص هذا الفصل لتحليل القاعدة الأساسية في
قانون البحار وهي الاختصاص الحصري لدولة العلم
على سفنها في أعالي البحار.

نحلل المادة 92 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون
البحار، وناقش طبيعة الحصانة التي تتمتع بها السفن
تجاه ولاية الدول الأخرى.

نناقش الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ، خاصة في
حالات القرصنة، وتجارة الرقيق، والبت غير المصرح به،

والسفن عديمة الجنسية.

نبحث في إشكالية سفن الملاءمة (Flags of Convenience)، وكيف تستغل بعض المنظمات الإجرامية ثغرات التسجيل الضعيف للإفلات من العدالة.

نستعرض مسؤولية دولة العلم في ممارسة ولايتها القضائية الفعالة، وعواقب تقصيرها في ذلك وفقاً للقانون الدولي.

نصوغ الدفوع القانونية المستندة إلى اختصاص دولة العلم لإسقاط دعاوى المحاكم الأجنبية غير المختصة.

الفصل الرابع

اختصاص الدولة الساحلية في المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة

ننتقل في هذا الفصل إلى تحليل نطاق الولاية الجنائية

للدولة الساحلية على السفن الأجنبية المارة في مياهها.

نحلل المادة 27 من اتفاقية 1982 بشمولية، مفكين الشروط الأربعة لممارسة الاختصاص على متن سفينة تمر مروراً بريئاً.

نناقش التوسع في تفسير آثار الجريمة الممتدة إلى الشاطئ في الاجتهادات القضائية المقارنة، ومتى يعتبر التهديد للأمن كافياً للتدخل.

نبحث في الاختصاص الكامل للدولة الساحلية في المنطقة المتاخمة لمنع ومعاينة مخالفات قوانين الجمارك والضرائب والهجرة والصحة.

نستعرض حالة توقف السفينة أو رسوها في المياه الإقليمية، وكيف يتحول الوضع القانوني ليخضع السفينة للولاية الكاملة للدولة الساحلية.

نقدم تحليلاً نقدياً لممارسات بعض الدول في توسيع اختصاصها الإقليمي بشكل يتعارض مع حق المرور

البرئ.

الفصل الخامس

الاختصاص العالمي وجرائم البحر التي تمس المجتمع
الدولي بأسره

نركز في هذا الفصل على الفئة الاستثنائية من
الجرائم التي تخضع للاختصاص العالمي، حيث يجوز
لأي دولة ملاحظتها بغض النظر عن مكان وقوعها أو
جنسية الجاني.

نحلل جريمة القرصنة البحرية كت archetype للجريمة
الدولية، والشروط الدقيقة لاعتبار فعل ما قرصنة وفقاً
للاتفاقية.

نناقش تطور مفهوم الإرهاب البحري، ومدى خضوعه
للاختصاص العالمي عبر الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية
SUA وبروتوكولاتها).

نبحث في جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر البحر، والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي في مكافحتها.

نستعرض جدلية تطبيق الاختصاص العالمي على جرائم البيئة البحرية الخطيرة، وهل Reached إلى مستوى الجريمة الدولية؟

نصوغ المعايير الإجرائية لممارسة الاختصاص العالمي دون الوقوع في فخ politicization justice أو الانتقائية.

الفصل السادس

المطاردة الساخنة كأداة استثنائية لتمديد الاختصاص الإقليمي

نبحث في هذا الفصل في واحدة من أكثر الأدوات إثارة للجدل في القانون البحري، وهي حق الدولة في

مطاردة سفينة أجنبية من مياهها إلى أعالي البحار.

نحلل الشروط الصارمة للمطاردة الساخنة وفقاً للمادة 111 من اتفاقية 1982: البدء من داخل الولاية، الاستمرارية، إعطاء إشارة التوقف.

نناقش إشكالية بدء المطاردة من المنطقة المتاخمة أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، وحدودها الجغرافية والوظيفية.

نبحث في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة (الطائرات المسيرة، الأقمار الصناعية) في استمرار المطاردة، وهل تكفي وحدها؟

نستعرض عواقب المطاردة غير المشروعة، ومسؤولية الدولة عن الأضرار الناتجة عن القبض الخطأ أو استخدام القوة المفرطة.

نصوغ دفوعاً قوية للدفاع عن سفن تم ضبطها بعد مطاردة ساخنة لم تستوفِ الشروط القانونية الدقيقة.

الفصل السابع

الإجراءات الجزائية البحرية التفتيش والقبض والضبط
على متن السفن

نخصص هذا الفصل للجانب الإجرائي الدقيق لكيفية
ممارسة الدولة لولايتها القضائية على متن السفن
الأجنبية.

نحلل قواعد التفتيش البحري (Right of Visit) في
أعالي البحار، ومتى يجوز لسفينة حربية توقّف سفينة
تجارية مشتبّه بها.

نناقش بروتوكولات الصعود على متن السفينة
(Boarding)، وضمانات معاملة الطاقم، وحقوق الدفاع
أثناء التفتيش الأولي.

نبحث في إجراءات القبض على المشتبه بهم ومصادرة
الأدلة (مخدرات، أسلحة) في بيئة بحرية صعبة

ومتحركة.

نستعرض دور ضباط الاتصال البحري واتفاقيات الإنفاذ المشترك في تسهيل الإجراءات عبر الحدود.

نصوغ دليلاً إجرائياً للنيابات البحرية لضمان صحة إجراءات الضبط والتفتيش حتى لا تبطل أمام القضاء لاحقاً.

الفصل الثامن

تسليم المجرمين البحريين وآليات التعاون القضائي الدولي

نتقل في هذا الفصل إلى مرحلة ما بعد القبض، وكيفية نقل المتهمين من الدولة التي قبضت عليهم إلى الدولة المختصة بالمحاكمة.

نحلل اتفاقيات التسليم الثنائية والمتعددة الأطراف في

المجال البحري، واستثناء تسليم Own المواطنين.

نناقش مبدأ تسليم أو محاكمة (Aut Dedere Aut Judicare) في جرائم البحر الدولية، وإلزامية تطبيقه.

نبحث في إشكالية نقل الأدلة البحرية عبر الحدود، وحجية التقارير المحررة في أعالي البحار أمام المحاكم الوطنية.

نستعرض دور الإنتربول البحري ومنظمة الجمارك العالمية في تنسيق جهود التسليم والمتابعة.

نصوغ نماذج لطلبات التسليم والمذكرات الحمراء الخاصة بالجرائم البحرية المعقدة.

الفصل التاسع

الجرائم البيئية البحرية واختصاص الدولة في الملاحقة والعقاب

نبحث في هذا الفصل في النموذج المتصاعد للجرائم البيئية، وكيف طورت الدول ولايتها القضائية لمعاقبة ملوثي البحار.

نحلل المادة 218 من اتفاقية 1982 التي تمنح دولة الميناء اختصاصاً فريداً في ملاحقة حوادث التلوث التي وقعت في أعالي البحار أو مياه دول أخرى.

نناقش معايير الانتهاك الجسيم الذي يبهر حبس السفينة ومقاضاة طاقمها، والتوازن مع حرية الملاحة.

نبحث في المسؤولية الجنائية للشركات المالكة للسفن وليس فقط الكابتن، في قضايا الكوارث البيئية الكبرى.

نستعرض الاجتهادات القضائية في فرض غرامات ضخمة وعقوبات سالبة للحرية في قضايا التلوث النفطي والكيميائي.

نقدم رؤية لتطوير التشريعات العربية لتعزيز الاختصاص

الوطني في حماية البيئة البحرية من الجرائم العابرة.

الفصل العاشر

جرائم الصيد غير القانوني والولاية القضائية في
المناطق الاقتصادية

نخصص هذا الفصل لجرائم الصيد الجائر (IUU Fishing)
التي تهدد الأمن الغذائي والثروات البحرية.

نحلل اختصاص الدولة الساحلية الحصري في تنظيم
الصيد ومعاقة المخالفين في منطقتها الاقتصادية
الخالصة.

نناقش العقوبات المقررة لهذه الجرائم، بما في ذلك
الغرامات المالية الكبيرة ومصادرة السفن والمعدات،
والقيود على الحبس.

نبحث في ظاهرة تغيير علم السفن للهروب من

الملاحقة، وآليات تتبع الهوية الحقيقية للسفن
المخالفة.

نستعرض دور اتفاقيات مصائد الأسماك الإقليمية في
تعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات حول السفن
السوداء.

نصوغ استراتيجيات قانونية متكاملة لمحاكمة شبكات
الصيد غير القانوني المنظمة.

الفصل الحادي عشر

الإرهاب البحري وأسلحة الدمار الشامل تحديات
الاختصاص الحديث

نواكب العصر الحديث ونتناول التحديات الأمنية الأكثر
خطورة التي أعادت تشكيل خريطة الاختصاص
القضائي.

نحلل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة
ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA Convention)
وبروتوكولاتها لعام 2005.

نناقش اختصاص الدولة في اعتراض السفن المشتبه
في نقلها لأسلحة دمار شامل (مبادرة أمن الانتشار
PSI) وإشكالياتها القانونية.

نبحث في تعريف الإرهاب البحري وتحديد نية الإرهاب
كعنصر جوهري في الجريمة، وصعوبة إثباتها قضائياً.

نستعرض التعاون الدولي في ملاحقة الخلايا الإرهابية
التي تستخدم البحر كمر آمن، ودور الاستخبارات
البحرية.

نطرح رؤية لتشريع عربي موحد يجرم الإرهاب البحري
ويحدد اختصاص المحاكم الوطنية في محاكمته.

الفصل الثاني عشر

تنازع الاختصاص القضائي البحري قواعد الحل والأولية

نركز في هذا الفصل على الحالات المعقدة التي تتداخل فيها ولايات عدة دول (دولة العلم، دولة الساحل، دولة الميناء، دولة المجني عليه).

نحلل قواعد حل تنازع الاختصاص في القانون الدولي العرفي والاتفاقيات، ومبدأ الأكثر ارتباطاً بالنزاع.

نناقش مبدأ Ne Bis In Idem (عدم المحاكمة مرتين) في السياق البحري الدولي، ومدى اعتراف الدول بالأحكام الصادرة abroad.

نبحث في دور الاتفاقيات الثنائية في تحديد الأولوية بين الدول المتحالفة في ملاحقة مجرمي البحر.

نستعرض اجتهادات المحاكم الدولية والوطنية في فض النزاعات حول الاختصاص، والمعايير المستخدمة للترجيح.

نصوغ مذكرة قانونية استراتيجية لاختيار المنتدى
القضائي الأمثل لتحقيق مصلحة الموكل (سواء كان
دولة أو شركة أو متهم).

الفصل الثالث عشر

دور المحاكم المتخصصة والهيئات التحكيمية في
الفصل في المنازعات الجنائية البحرية

نبحث في هذا الفصل في الاتجاه الحديث نحو إنشاء
دوائر متخصصة للفصل في الجرائم البحرية المعقدة.

نحلل تجربة المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS)
والغرف الجنائية المتخصصة المقترحة.

نناقش إمكانية اللجوء إلى التحكيم الجنائي الدولي
في قضايا محددة، وإشكاليات السيادة المرتبطة
بذلك.

نبحث في تجربة بعض الدول في إنشاء نيابات ومحاكم بحرية متخصصة لرفع كفاءة النظر في هذه القضايا.

نستعرض فوائد التخصص القضائي في فهم الفنون البحرية والمعاهدات الدولية المعقدة.

نطرح مقترحاً لإنشاء دائرة بحرية جنائية ضمن الهيكل القضائي العربي الموحد.

الفصل الرابع عشر

دراسات حالة تطبيقية في كبرى القضايا الجنائية البحرية العالمية وتحليلها النقدي

نخصص هذا الفصل لسرد وتحليل نقدي معمق لقضايا حقيقية شكلت سوابق تاريخية في مجال الاختصاص القضائي البحري، مستخلصين منها الدروس القانونية والإجرائية.

نحلل قضية السفينة أكيلي لاورو Achille Lauro لعام 1985، التي هزت العالم بجريمة قتل راكب أمريكي على متن سفينة إيطالية في المياه الدولية، وناقش كيف أدت هذه الواقعة إلى صياغة اتفاقية روما SUA لعام 1988، وكيف تعارضت مواقف الدول حول اختصاص دولة العلم مقابل دولة جنسية الضحية في ملاحقة الإرهابيين.

نناقش سلسلة قضايا اعتراض سفن المخدرات في البحر الكاريبي والبحر المتوسط، ونركز على الجدلية القانونية حول المطاردة الساخنة عبر الحدود البحرية، ومشروعية تفتيش السفن عديمة الجنسية أو تلك التي ترفع أعلاماً وهمية، وكيف وضعت المحاكم معايير دقيقة لإثبات اتصال الجريمة بالإقليم.

نبحث في كارثتي التسرب النفطي للسفينتين بريستيغ Prestige وإيركا Erika قبالة السواحل الأوروبية، ونحلل من زاوية المسؤولية الجنائية كيف تم

توسيع نطاق الاختصاص ليشمل ليس فقط كابتن السفينة بل ومديري الشركات المالكة ومصنفي السفن، وكيف فرضت المحاكم عقوبات سالبة للحرية في قضايا تلوث بيئي كانت تعتبر سابقاً مخالفات إدارية فقط.

نستعرض ظاهرة القرصنة الصومالية الحديثة (2008-2012) كدراسة حالة فريدة للاختصاص العالمي، حيث تم القبض على قرصنة من قبل قوات دولية متنوعة، وناقش التعقيدات الهائلة في اختيار الدولة المختصة بالمحاكمة (كينيا، سيشل، هولندا، ألمانيا) بناءً على اتفاقيات النقل والتسليم، وإشكالية جمع الأدلة في عرض البحر وتقديمها لمحاكم برية.

نقدم دروساً مستفادة من كل حالة لتطوير الآليات الوطنية والدولية للملاحقة القضائية، مع التركيز على أهمية توحيد إجراءات ضبط الأدلة البحرية وسلاسل الإثبات لضمان عدم إفلات المجرمين بسبب ثغرات إجرائية في الاختصاص.

الفصل الخامس عشر

نحو نظام قضائي بحري عربي متكامل مقترحات
إصلاحية

نختم الكتاب بطرح رؤية استراتيجية لتعزيز الاختصاص
القضائي البحري للدول العربية.

نقترح مشروع قانون نموذجي عربي للجرائم البحرية
يحدد بوضوح قواعد الاختصاص والإجراءات.

نناقش فكرة إنشاء شبكة عربية للنيابات البحرية
لتبادل المعلومات وتنسيق الملاحقات عبر الحدود.

نطرح ضرورة تدريب القضاة ورجال الضبط القضائي على
خصوصيات القانون البحري الدولي والإجراءات البحرية.

نختم بدعوة لتفعيل بنود التعاون القضائي في

اتفاقيات الدفاع العربي المشترك لتشمل الجرائم البحرية.

نؤكد على أن السيادة الحقيقية هي القدرة على إنفاذ القانون في البحر، وهذا يتطلب منظومة قضائية بحرية حديثة وفعالة.

الختام

إن الرحلة المعمقة في نظرية الاختصاص القضائي البحري تؤكد أن البحر لم يعد ملاذاً آمناً للمجرمين، بل تحول إلى ساحة لتطبيق القانون الدولي والوطني بتفاعل معقد. لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم تحليلاً شاملاً يربط بين النصوص الجامدة والواقع المتحرك للجريمة البحرية، مسلطين الضوء على أدق التفاصيل الإجرائية والموضوعية التي تحدد مصير الملاحقات القضائية.

إن تعزيز الاختصاص القضائي البحري ليس رفاهية، بل هو ضرورة حتمية لحماية الأمن القومي والاقتصادي للدول الساحلية في وجه تهديدات عابرة للحدود. نأمل أن يكون هذا الكتاب مرجعاً أساسياً يساهم في بناء قضاء بحري عربي قادر على مواجهة تحديات العصر بكل اقتدار وعدالة.

إن المستقبل يتطلب يقظة قانونية دائمة، وهذا الكتاب محاولة متواضعة للمساهمة في ترسانة المعرفة القانونية اللازمة لحماية بحارنا ومستقبلنا.

المراجع

القوانين والاتفاقيات الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد

سلامة الملاحة البحرية SUA

بروتوكولات عام 2005 الخاصة باتفاقية SUA

اتفاقية مكافحة القرصنة والاتفاقيات الإقليمية ذات
الصلة

قوانين الإجراءات الجنائية وقوانين العقوبات في الدول
العربية

قوانين الملاحة البحرية والجمارك

International Maritime Criminal Law by A. G.
Oude Elferink

Maritime Security and the Law of the Sea by N.
Klein

The Suppression of Unlawful Acts against the
Safety of Maritime Navigation by D. Guilfoyle

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف